فيتم بينهما وان جهلت الدخول بها فطلبتي لم تطلق الا
الصداق وللمطلقة ثلاثة ارباعه للنزاع في النصف الثا
في لاحتمال عدم دخولها نظير ما سبق وان جهلت فلكل
سبقة اتمامه لانهما يقولان المطلقة منه دخلة فتكمل
للثانية قلنا صداقان ويقول الوارث صداق ونصف و
والمطلقة لم ترحل فنازعهما في نصف يتم لها صداق
وثلاثة ارباعه يسارعان فيختصمان ذا لك وان لم يرحل
بواحدة وجهلت المطلقة فلكل ثلاثة ارباعه لان لها
صداق ونصفا بينهما والميراث بينهما في الكل الا ان لا تنفي
العدة في اله ولي جهل المطلقة ودخل باحداهما فلا مهر لها
بها ثلاثة ارباعه لان لها النصف قطعا وتنازع في النصف
الثاني مدعية طلاق تلك كالتي لم تطلق في الثانية
عكسها والا تقضي العدة في الثانية فلا ترث لم تطلق
والبائن كرجعي ان قضت عدته ومنع مرض احدهما ال
الخوف ولو ادعى الوارث واحتاج على الواجح وشمع ملم يصح
المريض ولو دخل ولا ميراث وللمريضة بالدخول او الموت
المسمى وعلى المريض ان مات قبل الفسخ الاقل من المثل
والمسمى وصداق المثل بخلاف ما لو خصيت امرأة فلها مهر
المثل سئل اسى المال لعدم دخولها على العنين كما في الخطاب

وبعد

وبعد دخوله لها المسمى من الثلث مبدا وليس له نكاح
نصرانية او امة على الاصح مما في الاصل لاحتمال الا
الاسلام والعتق فيرثا وهل خيار احدهما ولو قا
قام به الاحتمال او يبرا قبل على اذا اجتماع الضر
يؤثر ان لم يعلمه قبل العقد ولم يرض به بعد والتمكين
بعد العلم وولي التلوذ وضي وحلف على نفيهما العلم
والرضى سئل ورد اليمين في دعوى التحقيق
على الثاعة بمرض وتنوط وهو العنين بطلة او لا على
الراجح عند الجماع وجزام وجنون وان مرة في الشهر
وخصايه في انشيه حيث لم ينزل ولا نضر عدم النسل
كالعقيم وتقطع حشفته فاولي الجب وعنه العنة صفر
الالة وكذا الكبيرة مانع الايلاج واما الطول فيلوي عليه
شيء منوي وتوليها شيء في الفرج كعون الشاة وزفها
الا نسداد وعملها كادرة الرجل وخرم رجها واقصا
بها والكل بعد العقد مضية وحكمي ابدا العماد في رفع
العمل والجماع عما هو من المراة مباح خلوا في وطئ المقضا
ة والحق النظر لموضع الاستمتاع الا جزامة المحقق
وهو سين اليمين ولوتل وبرصه الفاحشة وجنونه
فلها الجبار لحلوله لان الطلاق بيده واجل ذبوا الث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)